

الدُّسْتُورُ السُّورِيُّ

الدُّسْتُورُ السُّورِيُّ

مقدمة الدستور

نحن نمثل الشعب السوري العربي ، المجتمعين في جمعية تأسيسية بإرادة الله ورغبة الشعب الحرة ، نعلن اننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الاهداف المقدسة التالية :
اقامة العدل على اساس متينة ، حتى يضمن لكل انسان حقه ، دون رهبة أو تحيز وذلك بدعم القضاء وتوطيد استقلاله في ظل حكم جمهوري ديمقراطي حر .
ضمان الحريات العامة الاساسية لكل مواطن ، والعمل على ان يتمتع بها فعلا في ظل القانون والنظام ، لان الحريات العامة هي اسمى ما يتجمل فيه معاني الشخصية والكرامة والانسانية .

نشر روح الاخاء وتنمية الوعي الاجتماعي بين المواطنين حتى يشعر كل انسان انه جزء في بنيان الوطن وان الوطن في حاجة اليه .
دعم واجب الدفاع عن الوطن والجمهورية والدستور ، وذلك بمساهمة كل مواطن بدمه وماله وعمله وعلمه .

تحرير المواطنين من وبيلات الفقر والمرض والجهل والخوف ، باقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي العامل والفلاح ، ويؤمن الضعيف والمخائف ، ويوصل كل مواطن الى خيرات الوطن .
كفالة المساواة في الواجبات العامة والحقوق التي قررها الدستور ونصت عليها القوانين وخاصة طرح الضرائب على اساس تصاعدي ، حتى تكون مساواة في التضحية والقدرة على المساهمة .

تقوية الشخصية الفردية وثقيفها وتمهدها ، حتى يشعر كل مواطن انه المسؤول الاول عن سلامة الوطن وعن حاضره ومستقبله ، وان الوطن هو الحقيقة الخالدة الباقية ، وان السوريين جميعاً امتاء عليه حتى يسلموه الى اولادهم موفور الكرامة عزيز الجانب ، ويكون ذلك بتثقيف الشعب ثقافة وطنية صحيحة ، وبشر التعليم ، وتسهيل اسبابه ، وتنمية روح التضحية في سبيل المجموع .

ولما كانت غالبية الشعب قديين بالاسلام فان الدولة تعلن استمساكها بالاسلام ومثله العليا .

واننا نعلم ان شعبنا عازم على توطيد اواصر التماون بينه وبين شعوب العالم العربي والاسلامي ، وعلى بناء دولته الحديثة على اسس من الاخلاق القويمة التي جاء بها الاسلام والاديان السماوية الاخرى ، وعلى مكافحة الاتحاد والتحلل الاخلاق . ونعلم ان شعبنا الذي هو جزء من الامة العربية ، بتاريخه وحاضره ومستقبله ، يتطلع الى اليوم الذي تجتمع فيه اممنا العربية في دولة واحدة ، وسيمعمل جاهداً على تحقيق هذه الامنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية .

ونعلم ان هذه المقدمة جزء لا يتجزأ من هذا الدستور ، وضعت لتذكر المواطنين بالمبادئ التي قام عليها قانونهم الاساسي .

واننا ، نحن ممثلي الشعب السوري العربي ، لنضرع الى الله العلي القدير ان يحفظ اممنا وشعبنا ويقيها كل مكروه ، ويسدد خطانا حتى نحقق مثلنا العليا ، ونعيد بناء المجد التليد الذي شاده اسلافنا العظام ، ونرسم لابنائنا طريق السؤدد والعز .

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

في الجمهورية السورية

المادة الأولى

- ١ - سورية جمهورية عربية ديمقراطية نيابة ذات سيادة تامة .
- ٢ - وهي وحدة سياسية لا تجزأ ولا يجوز التخلي عن جزء من اراضيها .
- ٣ - والشعب السوري جزء من الامة العربية .

المادة الثانية

- ١ - السيادة للشعب ، لا يجوز لفرد أو جماعة ادعاؤها .
- ٢ - تقوم السيادة على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب .
- ٣ - يمارس الشعب السيادة ضمن الاشكال والحدود المقررة في الدستور .

المادة الثالثة

- ١ - دين رئيس الجمهورية الاسلام .
- ٢ - الفقه الاسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع .
- ٣ - حرية الاعتقاد مصونة ، والدولة تحترم جميع الاديان السماوية وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على ان لا يخل ذلك بالنظام العام .

٤ - الاحوال الشخصية للطوائف الدينية مصنونة ومرعية .

المادة الرابعة

اللغة العربية هي اللغة الرسمية .

المادة الخامسة

عاصمة الجمهورية دمشق .

المادة السادسة

١ - يكون العلم السوري على الشكل التالي :

طوله ضعفا عرضه . وهو ذو ثلاثة ألوان متساوية متوازية ، أعلاها الأخضر فالأبيض فالأسود . ويحتوي القسم الأبيض في خط مستقيم على ثلاثة كواكب حمراء خماسية الأشعة .

٢ - يعين شعار الجمهورية ونشيدها الوطني بقانون .

الفضل الثاني

المبادئ الأساسية

المادة السابعة

المواطنون متساوون أمام القانون ، في الواجبات والحقوق وفي الكرامة والمنزلة الاجتماعية .

المادة الثامنة

تكفل الدولة الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

المادة التاسعة

لكل شخص حق في مراجعة الحاكم ضمن حدود القانون وتجري المحاكمة علناً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

المادة العاشرة

حرية الفرد مصبوتة .

١ - كل انسان بريء حتى يدان بحكم قانوني .

٢ - لا يجوز تجري احداً أو توقيفه الا بموجب أمر أو قرار صادر عن السلطات القضائية ، أو اذا قبض عليه في حالة الجرم المشهود ، أو بقصد احضاره الى السلطات القضائية بتهمة ارتكاب جريمة أو جنحة .

٣ - لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة ، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك .

٤ - لا يحق للسلطات الادارية توقيف أحد احتياطياً الا بموجب قانون في حالة الطواريء أو الأحكام العرفية أو الحرب .

٥ - كل شخص يقبض عليه يجب ان يبلغ خطياً خلال أربع وعشرين ساعة أسباب توقيفه والنص القانوني الذي اوقف بموجبه . ويجب ان يسلم الى السلطات القضائية خلال ثمان واربعين ساعة على الأكثر من توقيفه .

٦ - يحق لكل موقوف ان يقدم ، بذاته أو بواسطة محام أو قريب ، طلباً الى القاضي المختص بمتعرض فيه على قانونية التوقيف . وعلى القاضي أن ينظر في هذا الطلب حالا ، وله ان يدعوا الموظف الذي أمر بالتوقيف ويسأله عن الواقعة فاذا وجد ان التوقيف غير مشروع أمر باخلاء سبيل الموقوف في الحال .

٧ - حق الدفاع مصون في جميع مراحل التحقيق والدعوى وأمام جميع المحاكم وفقاً لأحكام القانون .

٨ - لا يجوز احداث محاكم جزائية استثنائية ، وتوضع أصول خاصة للمحاكمة في حالة الطواريء .

٩ - لا يحاكم احد أمام المحاكم العسكرية غير أفراد الجيش ، ويحدد القانون ما يستثنى من هذه القاعدة .

١٠ - لا يحكم على أحد بسبب فعل أو ترك لم يكن حين اقتترافه معاقباً عليه بموجب القوانين المعمول بها ولا تطبق عقوبة أشد من العقوبة النافذة اثناء ارتكابه .

١١ - لكل شخص حكم عليه حكماً مبرماً ، وتغتذ في العقوبة وثبت

خطأ الحكم ، ان يطالب الدولة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به .

المادة الحادية عشرة

السجن دار عقوبة وهو وسيلة لاصلاح المجرم وتربيته تربية صالحة ،
ويكفل القانون تحقيق هذه الغاية .

المادة الثانية عشرة

المساكن مصونة لا يجوز دخولها او تفتيشها الا في حالة المجرم المشهود
أو بأذن من صاحبها أو بموجب أمر قضائي .

المادة الثالثة عشرة

المراسلات البريدية والبرقية والخطابات الهاتفية وغيرها سرية لا تجوز
مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها الا في الحالات التي يبينها القانون .

المادة الرابعة عشرة

- ١ — تكفل الدولة حرية الرأي ، ولكل سوري أن يعرب بحرية
عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير .
- ٢ — لا يؤخذ فرد على آرائه الا اذا تجاوز الحدود المعينة في القانون .

المادة الخامسة عشرة

- ١ — الصحافة والطباعة حران ضمن حدود القانون .
- ٢ — لا يجوز تعطيل الصحف ولا النفاذ منها الا وفقاً لاحكام القانون .
- ٣ — يجوز في حالة اعلان الاحكام العرفية او الطواريء أن يفرض
القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والاذاعة رقابة محدودة في
الامور التي تتصل بالسلامة العامة واغراض الدفاع الوطني .

٤ — ينظم القانون اسلوب المراقبة على موارد الصحف .

المادة السادسة عشرة

للسوريين حق الاجتماع والتظاهر بصورة سلمية ودون سلاح ضمن حدود القانون .

المادة السابعة عشرة

١ — للسوريين حق تأليف الجمعيات والانتساب اليها على أن لا يكون هدفها محرماً في القانون .

٢ — ينظم القانون طريقة اخبار السلطات الادارية بتأليف الجمعيات ومراقبة مواردها .

المادة الثامنة عشرة

١ — للسوريين حق تأليف احزاب سياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم ديمقراطية .

٢ -- ينظم القانون طريقة اخبار السلطات الادارية بتأليف الاحزاب ومراقبة مواردها .

المادة التاسعة عشرة

١ — لا يجوز ابعاد السوريين عن ارض الوطن .

٢ -- لكل سوري حق الإقامة والتنقل في الاراضي السورية ، الا اذا منع من ذلك بحكم قضائي ، او تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة .

المادة العشرون

١ — لا يسلم اللاجئين بسبب مبادئهم السياسية او دفاعهم عن الحرية .

٢ — تمحيد الاتفاقات الدولية والقوانين اصول تسليم المجرمين العاديين .

المادة الحادية والعشرون

الملكية عامة وخاصة .

١ — للدولة وللأشخاص الاعتبارية وللأفراد تملك الأموال ضمن حدود القانون .

٢ — ينظم القانون تملك الأجانب وحدوده وشروطه .

٣ — الملكية الخاصة مصونة وبين القانون كيفية حيازتها والتصرف بها بحيث تؤدي وظيفتها الاجتماعية .

٤ — لكل شخص الحق في حماية مصالحه المادية والمعنوية الناشئة عن إنتاجه المادي والعلمي والأدبي .

٥ — لا يسمح لأحد أن يستعمل الملكية الخاصة بشكل يتعارض مع المصلحة العامة .

٦ — يجوز الاستملاك بقصد النفع العام ويتم بالاستناد الى قانون يتضمن اعطاء تمويل عادل .

٧ — المناجم والمعادن الصلبة والسائلة والمشتعة وأشباؤها والثروات الدفينة في الأرض والمياه المعدنية والشلالات والحراج العامة والطرق العامة وجميع مصادر الثروة الطبيعية هي ملك للدولة .

٨ — يحدد القانون شروط منح رخص التنقيب عن المعادن وأشباؤها .

٩ — يمنح حق استثمار المعادن وأشباؤها بقانون يعطي فيه الأولوية لاعتبارات الدفاع عن البلاد وضمان استقلالها .

المادة الثانية والعشرون

- ١ — لتحقيق استثمار أرض الوطن بصورة صالحة ولاقامة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين يسن تشريع خاص يقوم على المبادئ الآتية :
أ = وجوب استثمار الارض وعند اهمالها مدة يحددها القانون يسقط حق التصرف فيها .
ب = يعين بقانون حد أعلى لحيازة الاراضي تصرفاً او استثماراً بحسب المناطق على ان لا يكون له مفعول رجعي .
ج = تحسين الانتاج .
د = تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة .
هـ = توزع الدولة من اراضيها يدل زهيد ومقسط على غير المتصرفين ما يكفيهم لمعيشتهم .
- ٢ — تشجع الدولة على انشاء الجمعيات التعاونية وتقوم بمراقبتها .
- ٣ — تعمل الدولة على انشاء قرى نموذجية ومساكن صحية للفلاحين .
- ٤ — يسن قانون يكفل حماية الفلاح ورفع مستواه .

المادة الثالثة والعشرون

- ١ — المصادرة العامة في الاموال ممنوعة .
- ٢ — لا تفرض المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .
- ٣ — تجوز المصادرة الخاصة بقانون لضرورات الحرب والكوارث العامة .

المادة الرابعة والعشرون

للدولة ان تؤمم بقانون كل مؤسسة او مشروع يتعلق بالمصلحة العامة مقابل تمويل عادل .

المادة الخامسة والعشرون

تفرض الضرائب على أسس عادلة وتضاعدية ، تحقق مادي المساواة والعدالة الاجتماعية .

المادة السادسة والعشرون

١ — العمل حق لجميع المواطنين وواجب عليه الشرف .
وهو أهم العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية .
وعلى الدولة ان توفره للمواطنين وان تضمنه بتوجيه الاقتصاد الوطني والهوض به .

٢ — تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعاً يقوم على المبادئ الآتية :
أ = اعطاء العامل اجراً يتناسب مع كمية عمله وكيفيته .
ب = تحديد ساعات العمل الاسبوعية ، ومنح المال ايام راحة اسبوعية وسنوية مع الأجر .

ج = تقرير تمويض خاص للعمال المعيلين وفي احوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل .
د = تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والاحداث .
هـ = خضوع العامل للقواعد الصحية .

٣ — تكفل الدولة للعمال مساكن صحية ويحدد القانون وسائل ذلك .

٤ — التنظيم النقابي حر ضمن حدود القانون .
للقابات شخصية اعتبارية .

المادة السابعة والعشرون

- ١ — لكل مواطن حق في ان تكفله الدولة وتكفل أسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المتعمدة .
ولتحقيق هذه الغاية يوضع نظام للضمان الاجتماعي تساهم الدولة والمؤسسات والافراد في توفير الموارد المالية الكافية له .
- ٢ — تحمي الدولة صحة المواطنين وتنشي لهم المستشفيات والمصحات ودور التوليد وتيسر لهم وسائل المعالجة والتداوي وتغني بالحوامل والمرضعات والاطفال .

المادة الثامنة والعشرون

- ١ — التربية والتعلم حق لكل مواطن .
والتعليم الابتدائي إلزامي ومجاني في مدارس الدولة وموحد البرامج .
المدارس الابتدائية الخاصة ملزمة بتطبيق البرامج التي تقرها الدولة ،
ولها تدريس مواد اضافية يحددها القانون .
التعليم الثانوي والمهني مجاني في مدارس الدولة .
ويعين القانون المواد التي تلزم المدارس الثانوية الخاصة بتدريسها وفق برامج الدولة .
يكون تعليم الدين إلزامياً في هذه المراحل لكل ديانة وفق عقائدها .
على الدولة ان تجعل أولوية في الموازنة لنشر التعليم الابتدائي والريفي والمهني وتعميمه تحقيقاً للمساواة بين السوريين ، واقامة للنهضة القومية على أسس صحيحة ، وتسهيلاً لاستثمار أرض الوطن .

وتعمل الدولة على تسهيل سبل التعليم العالي ، وتمتع مؤسساته بالاستقلال المالي والاداري .

٢ — يجب أن يهدف التعليم الى انشاء جيل قوي بحسبه وتفكيره ، مؤمن بالله ، متحل بالاخلاق الفاضلة ، معتر بالتراث العربي ، مجهز بالمعرفة ، مدرك لواجباته وحقوقه ، عامل للمصلحة العامة ، مشبع بروح التضامن والاخوة بين جميع المواطنين .

يحظر كل تعليم ينافي الاهداف الواردة في هذه الفقرة .

٣ — يجب ان يعنى بتقوية الشخصية والحريات الاساسية .

٤ — للدولة الاشراف على جميع معاهد التعليم في البلاد ، وينظم القانون هذا الاشراف .

٥ — للدولة وحدها حق منح الشهادات المدرسية ومعادلتها .

٦ — تتبنى الدولة الحركة الرياضية والكشفية والفتوة في المدارس والجمعيات والاندية ، وتعمل على حمايتها وتقويتها ونشرها .

٧ — لتحقيق اهداف التربية والتعليم ، وتنفيذ سياسة تعليمية مستقرة ، ينشأ في الدولة مجلس المعارف ويحدد القانون عدد اعضائه ومؤهلاتهم وكيفية تعيينهم .

مهمة هذا المجلس اقتراح الخطط والبرامج ليكون التعليم في مختلف درجاته وانواعه محققاً النيات المتوخاة منه .

ويقدم مجلس المعارف تقاريره الى الحكومة .

- ٨ — تحمي الدولة العلوم والفنون وترعى تقدمها وانتشارها ، وتشجع على البحوث العلمية .
- ٩ — تحمي الدولة الآثار والاماكن الاثرية والاشياء ذات القيمة الفنية والتاريخية والثقافية .

المادة التاسعة والعشرون

- لا يجوز فرض عمل اجباري على احد الا بقانون في الاحوال التالية :
- ١ — القيام بالخدمات الثقافية والعمرانية والصحية .
- ٢ — مكافحة الكوارث العامة .
- ٣ — حالات الحرب والطواريء .

المادة الثلاثون

- ١ — الدفاع عن الوطن وعن الدستور واجب مقدس على جميع المواطنين .
- ٢ — الجندية اجبارية ، وينظمها قانون خاص .
- ٣ — الجيش حارس الوطن ، وتختصر مهمته في الدفاع عن حدود الوطن وسلامته .
- ٤ — ينشأ مجلس للدفاع الوطني يحدد اختصاصه وعدد اعضائه بقانون .

المادة الحادية والثلاثون

- ١ — تحدد شروط الجنسية السورية بقانون ، ويكون فيه تسهيل خاص للمغتربين السوريين وابنائهم وابناء الاقطار العربية .
- ٢ — يحدد القانون وضع الاجانب الحقوقي ، وترعى في ذلك الاعراف والاتفاقات الدولية .

المادة الثانية والثلثون

- ١ — الأسرة هي الركن الاساسي للمجتمع ، وهي في حمي الدولة .
- ٢ — تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتزيل العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه .

المادة الثالثة والثلثون

- ١ — لكل سوري حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون .
- ٢ — التعيين للوظائف العامة ، من دائمة وموقته ، في الدولة والادارات الملحقة بها والبلديات ، يكون بمسابقات عامة . ولا يستثنى من ذلك الا ما نص عليه القانون .

المادة الرابعة والثلثون

- الاقواف الاسلامية ملك للمسلمين ، وهي مؤسسة من مؤسسات الدولة العامة ، تتمتع باستقلال مالي واداري وتنظم اوضاعها بقانون .

الفصل الثالث

السلطة التشريعية

المادة الخامسة والثلثون

يتولى السلطة التشريعية مجلس النواب المنتخب إنتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً ، وفقاً لاحكام قانون الانتخاب .

المادة السادسة والثلثون

مدة المجلس أربع سنوات كاملة تبدأ من تاريخ المرسوم المتضمن اعلان نتائج الانتخاب القطعية ولا يجوز تعديدها الا في حالة الحرب بقانون .

المادة السابعة والثلثون

النائب يمثل الشعب كله ، ولا يجوز تحديد و كاله بقيد أو شرط ، وعليه أن يمارسها بهدي شرفه وضميره .

المادة الثامنة والثلثون

الناخبون والناخبات هم السوريون والسوريات ، الذين آثموا الثامنة عشرة من عمرهم ، وكانوا مسجلين في سجل الاحوال المدنية ، وتوافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب .

المادة التاسعة والثلثون

لكل سوري أن يرشح نفسه للنيابة اذا توافرت فيه شروط الناخب، وكان متولماً ومتماً الثلاثين من عمره ومستوفياً الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب .

المادة الأربعون

يجب ان يتضمن قانون الانتخاب نصوصاً تكفل :

١ — سلامة الانتخاب .

٢ — حق المرشحين في مراقبة العمليات الانتخابية .

٣ — عقاب العابثين بإرادة الناخبين .

المادة الحادية والأربعون

١ — يجب اجراء الانتخاب العام خلال الايام الستين التي تسبق انتهاء مدة المجلس ، فان لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر لسبب من الاسباب ، يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد ، وفي جميع الاحوال تبقى سلطة المجلس قائمة حتى اعلان النتائج القطعية للانتخاب العام .

٢ — اذا حل مجلس النواب وجب اجراء انتخاب عام يتم خلال ستين يوماً من تاريخ مرسوم حله ، فان لم يتحقق ذلك يستمد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ، ويجتمع فوراً كأنما الحل لم يكن .

٣ — اذا تأخر إجراء الانتخاب العام عن مواعده المقرر ، حقق المجلس في الاسباب وحدد المسؤولية .

المادة الثانية والأربعون

١ — يدعى مجلس النواب الى الاجتماع بمرسوم خلال عشرين يوماً منذ اليوم التالي لبدء الانتخاب ، ويجتمع حكماً في اليوم الحادي والعشرين اذا لم يصدر مرسوم بدعوته .

٢ — ينتخب المجلس في اجتماعه الاول رئيسه واعضاء مكتبه .

المادة الثالثة والاربعون

١ — يعتبر المجلس في حالة انعقاد دائم .

٢ — يجتمع المجلس حتما من مطلع شهر تشرين الاول حتى نهاية شهر كانون الاول ، ومن اول شهر آذار حتى منتصف شهر أيار .

٣ — يحدد رئيس المجلس مواعيد الاجتماع في غير هاتين الفترتين بقرار من مكتبه او بناء على طلب خطي من ربع اعضاء المجلس او من الحكومة .

المادة الرابعة والاربعون

لا يسأل النواب جزائياً او مدنياً بسبب الوقائع التي يوردونها والآراء التي يبدونها او التصويت في الجلسات العلنية او السرية وفي اعمال اللجان .

المادة الخامسة والاربعون

يتمتع النواب بالحصانة خلال مدة اجتماع المجلس ، ولا تجوز ملاحقتهم جزائياً ولا تنفيذ حكم جزائي عليهم الا بعد الحصول على اذن من مجلس النواب ، ولا يجوز توقيفهم الا في حالة الجرم المشهود ، وعندئذ يجب اعلام المجلس بذلك فوراً .

المادة السادسة والاربعون

قبل ان يتولى النواب عملهم يقسم كل واحد منهم علناً امام المجلس اليمين التالية :

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً لدستور البلاد مدافعاً عنه وعن

استقلال الوطن وحريات الشعب ومصالحه وامواله وكرامته وان احترم
قوانين البلاد واقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق واخلاص وان اعلم لتحقيق
وحدة الاقطار العربية .

المادة السابعة والاربعون

يحدد تمويل النواب ونفقاتهم بقانون .

المادة الثامنة والاربعون

- ١ - لا يجوز للنائب ان يستغل نيابته في عمل من الاعمال .
- ٢ - يحدد القانون الاعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين النيابة .

المادة التاسعة والاربعون

اذا شغل مقعد نيابي لسبب من الاسباب اتخب له نائب خلال شهرين
من شغور المقعد على ان لا تقل المدة الباقية لولاية المجلس عن ستة أشهر
وتنتهي نيابة العضو الجديد بانتهاء مدة المجلس .

المادة الخمسون

يحق لمجلس النواب باكثرية مجموع اعضائه المطلقة ، ان يمنح العفو
العام عن الجرائم المقررة قبل اقتراح العفو .

المادة الحادية والخمسون

المعاهدات التي تمس سلامة الدولة او مآليتها ، والمعاهدات التجارية ،
وكل معاهدة اخرى تعقد لاكثر من سنة ، لا تصد نافذة الا بعد ان يقرها
مجلس النواب .

المادة الثانية والخمسون

يحق للمجلس النواب في كل وقت ان يؤلف لجان تحقيق ، او يتدب عضواً او اكثر من اعضائه لتحقيق في كل امر ، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم .

المادة الثالثة والخمسون

- ١ - يتراأس الجلسة الاولى في تشرين الاول من كل عام اكبر الاعضاء سناً ، ويقوم العضوان الاصغر ان سناً بأمانة السر ، ويشرع حالاً في انتخاب رئيس المجلس ثم اعضاء مكتب المجلس وفقاً للنظام الداخلي .
- ٢ - ينتخب رئيس المجلس بأكثرية مجموع النواب المطلقة ، فان لم تحصل فبالأكثرية النسبية في المرة الثانية .

المادة الرابعة والخمسون

- ١ - يقوم رئيس المجلس بحفظ النظام في داخله .
- ٢ - للمجلس حرس خاص يأتمر بأمر رئيس المجلس ، ولا يجوز لقوة مسلحة اخرى دخول المجلس او الوقوف على مقربة منه ، الا بطلب الرئيس .

المادة الخامسة والخمسون

- ١ - جلسات المجلس علنية .
- ٢ - وللمجلس ان يقرر بناء على طلب من الحكومة او من عشرة نواب فأكثر عقد جلسات سرية للبحث في شؤون معينة .

المادة السادسة والخمسون

- ١ - لاتعقد جلسات المجلس الا اذا حضرها أكثرية النواب المطلقة .

٢ - يحدد النظام الداخلي مسؤولية النائب الذي ينبغي بدون عذر مشروع .

المادة السابعة والخمسون

- ١ - يجري التصويت في المجلس بالطريقة التي يعينها نظامه الداخلي .
- ٢ - لا يصوت الا النواب الحاضرون .
- ٣ - تجري الانتخابات بالتصويت السري .
- ٤ - يتخذ المجلس قراراته بأكثرية الحاضرين الا اذا نص الدستور او النظام الداخلي على غير ذلك ، فان تساوت الاصوات اعتبر المشروع مرفوضاً .

المادة الثامنة والخمسون

- ١ - لرئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء ، ولكل نائب حق اقتراح القوانين .
- ٢ - اما القوانين المالية التي تهدف الى الغاء ضريبة او تخفيضها او الاعفاء من بعضها او التي تهدف الى تخصيص جزء من اموال الدولة بمشروع ما ، او الاقتراض او كفالاته او صرفه ، فلا يجوز اقتراحها الا من قبل رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء او من عشرين نائباً فأكثر .

المادة التاسعة والخمسون

لا يجوز لمجلس النواب ان يتخلى عن سلطته في التشريع .

المادة ستون

اذا رفض المجلس مشروع قانون لا يعاد عرضه عليه قبل انقضاء ستة اشهر .

المادة الحادية والستون

- ١ — اذا اقر المجلس قانوناً ، أصدره رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً منذ اقراره .
- ٢ — اما اذا اقر المجلس بأكثرية مجموع أعضائه المطلقة صفة الاستعجال للقانون ، فيجب اصداره في المدة المعينة فيه ، واذا لم يصدره رئيس الجمهورية في المدة المذكورة نشره رئيس مجلس النواب حالاً .

المادة الثانية والستون

- ١ — اذا وجد رئيس الجمهورية ضرورة لاعادة النظر في القوانين غير المستعجلة اعادها الى المجلس ضمن المدة المحددة لاصدارها ، وذلك بمرسوم معلن متخذ في مجلس الوزراء .
- ٢ — واذا اصر المجلس عليها بأكثرية مجموع اعضاءه المطلقة ، وجب اصدار القانون فوراً .

المادة الثالثة والستون

- ١ — اذا اعترض ربع اعضاء مجلس النواب على دستورية قانون قبل اصداره أو أرسله رئيس الجمهورية الى المحكمة العليا بحجة مخالفته للدستور بوقف نشره الى أن تصدر المحكمة العليا قرارها فيه خلال عشرة ايام ، واذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة العليا أن تبث فيه خلال ثلاثة أيام .
- ٢ — اذا قررت المحكمة العليا ان القانون مخالف للدستور ، اعيد الى مجلس النواب لتصحيح المخالفة الدستورية .

٣ - فإذا لم تصدر المحكمة العليا قرارها خلال المدة المحددة في هذه المادة ، وجب على رئيس الجمهورية اصدار القانون .

المادة الرابعة والستون

- ١ - يجب أن يمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها او ببعض اعضائها .
- ٢ - يجوز لرئيس الوزراء وللوزراء حضور جلسات المجلس والكلام فيها ، ولهم الاستماعة بخبرة من يشاؤون من الموظفين حين المناقشة .
- ٣ - وعلى من يطلب رئيس المجلس حضوره من الوزراء ان يحضر الجلسة .

المادة الخامسة والستون

لكل نائب ان يوجه الى الحكومة الاسئلة والاستجوابات . وعليها الاجابة في الميعاد المحدد في النظام الداخلي .

المادة السادسة والستون

- ١ - يحدد النظام الداخلي للمجلس أصول المناقشات والمذاكرات والاسئلة والاستجوابات والتصويت ، واختصاص المكاتب واللجان وسائر اعمال المجلس .
- ٢ - للنظام الداخلي قوة القانون ، ولا يجوز تمديده الا وفقاً للاصول المذكورة فيه .

المادة السابعة والستون

- ١ - لا ينظر المجلس في طلب حجب الثقة عن الوزارة او عن احد اعضاءها الا اذا تقدم به خمسة عشر نائباً اكثر ، ولا يناقش الا بعد يومين منذ تقديمه .

- ٢ — اذا قرر المجلس بأكثرية مجموع اعضائه المطلقة حجب الثقة عن الوزارة ، فعليها ان تستقيل بمجموعها .
- ٣ — وعلى الوزير الذي حجبت عنه الثقة ان يستقيل .

المادة الثامنة و الستون

ينتخب المجلس لجنة للنظر في جميع الشكاوى التي يتقدم بها فرد لوجاعة من المواطنين ، وعلى اللجنة الاستيضاح عن كل شكوى واعلام صاحبها بالنتيجة .

الفصل الرابع

السلطة التنفيذية

المادة التاسعة و الستون

يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور .

رئيس الجمهورية

المادة السبعون

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة .

ويعين القانون ما يقتضيه منصبه من المراسم والميزات .

المادة الحادية و السبعون

١ — ينتخب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب بالتصويت السري

٢ — ويجب أن يفوز بأكثرية ثلثي مجموع النواب .

٣ — فان لم تحصل اعيد الانتخاب ويكتفى بالأكثرية المطلقة .

٤ - فان لم تحصل اعيد ثالثة ويكتفى بالاكثرية النسبية .

المادة الثانية والسبعون

يشترط فيمن ينتخب لرئاسة الجمهورية أن يكون :

١ - سوريا منذ عشر سنوات .

٢ - حائزاً لشروط الترشيح للنيابة .

٣ - متماً الاربعين من عمره .

المادة الثالثة والسبعون

١ - مدة رئاسة الجمهورية خمس سنوات كاملة تبدأ منذ انتخاب الرئيس . ولا يجوز تجديدها الا بعد مرور خمس سنوات كاملة على انتهاء رئاسته .

٢ - اذا انتهت مدة المجلس في الشهر الذي تنتهي فيه مدة الرئيس يبقى الرئيس في منصب الرئاسة الى ما بعد انتهاء الانتخاب واجتماع المجلس الجديد على أن لا تتجاوز هذه المدة الاضافية ثلاثة اشهر .

المادة الرابعة والسبعون

لا يجوز الجمع بين رئاسة الجمهورية والنيابة .

المادة الخامسة والسبعون

قبل ان يمارس رئيس الجمهورية ولايته ، يحلف أمام مجلس النواب اليمين التالية :

« اقسم بالله العلي العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها ، وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وأن أكون مخلصاً

لنظام الجمهوري ، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للحفاظ على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الاقطار العربية .

المادة السادسة والسبعون

ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم بمدة أكثرها شهر وأقلها خمسة عشر يوما .

المادة السابعة والسبعون

١ - على الحكومة اطلاع رئيس الجمهورية على المفاوضات الدولية .
٢ - يوقع رئيس الجمهورية المعاهدات ويبرمها بعد أن يقرها مجلس النواب .

٣ - وهو الذي يعتمد رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الاجنية وقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الاجنية لديه .

المادة الثامنة والسبعون

لرئيس الجمهورية ان يدعو مجلس الوزراء لعقد اجتماع برئاسته ويأمر بتنظيم محضر الجلسة وحفظه .

المادة التاسعة والسبعون

كل ما يصدر عن رئيس الجمهورية من مراسيم وصكوك ورسائل تتصل بامور الدولة يوقعه رئيس الوزراء والوزير المختص ما خلا مرسوم تسمية رئيس الوزراء او قبول استقالته .

المادة الثمانون

يوقع رئيس الجمهورية مراسيم تعيين القضاة والموظفين الذين ينص

القانون على تعيينهم بمرسوم ، ويوقع ايضاً المراسيم التنظيمية والمراسيم الاخرى التي ترفع اليه وفقاً لاحكام القانون .

المادة الحادية والثمانون

١ — اذا لم يوقع رئيس الجمهورية المراسيم خلال عشرة أيام منذ رفعها اليه او لم يحياضن المدة نفسها الى المحكمة العليا لمخالفتها الدستور او القانون ينشرها رئيس مجلس الوزراء وتعتبر نافذة .

٢ — اذا لم تبت المحكمة العليا في المراسيم المحالة اليها خلال عشرة ايام منذ وصولها اليها ينشرها رئيس مجلس الوزراء وتعتبر نافذة .

٣ — يستثنى من ذلك مرسوم حل مجلس النواب الذي يحق لرئيس الجمهورية رفضه بدون ذكر الاسباب وكذلك مراسيم تصديق احكام الاعدام .

المادة الثانية والثمانون

يعلن رئيس الجمهورية الحرب ويمقد الصلح بقرار من مجلس الوزراء بعد استشارة مجلس الدفاع الوطني ومواقفة مجلس النواب .

المادة الثالثة والثمانون

رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للجيش وهو رئيس مجلس الدفاع الوطني .

المادة الرابعة والثمانون

يتصل رئيس الجمهورية بمجلس النواب برسائل يوجهها الى رئيس المجلس .

المادة الخامسة والثمانون

١ — لرئيس الجمهورية ان يحل مجلس النواب بمرسوم معلل متخذ في مجلس الوزراء .

٢ = لا يجوز ان يحل مجلس النواب قبل مضي ثمانية عشر شهراً من انتخابه .

٣ - في حالة حل المجلس تستقيل الوزارة ويعين رئيس الجمهورية حكومة من غير اشتغالها تشرف على الانتخاب .

المادة السادسة والثمانون

١ - رئيس الجمهورية مسؤول في حالتي خرق الدستور والحيانة الخطي .

٢ - وهو مسؤول ايضاً عن الجرائم العادية .

٣ - لا يحاكم رئيس الجمهورية الا امام المحكمة العليا .

٤ - لا يجوز البحث في احالة رئيس الجمهورية الى المحكمة العليا الا اذا تقدم ربع اعضاء مجلس النواب بطلب خطي مطلق الى رئاسة المجلس .
يحال الطلب قبل البحث فيه الى اللجنتين الدستورية والقضائية بمقتضى ،
وتتقدم اللجنتان تقريرهما خلال ثلاثة ايام منذ احالة الطلب اليهما .

تعين جلسة خاصة لمناقشة طلب الاحالة . ولا يجوز ان يبحث فيها امر آخر .

٥ - لا تجوز احالة رئيس الجمهورية الى المحكمة العليا في جميع الحالات الا بموافقة اكثرية مجموع النواب المطلقة .

٦ - عند احالة رئيس الجمهورية الى المحكمة العليا تعتبر صدقة الرئاسة خالية حتى تصدر هذه المحكمة قرارها .

٧ - ينظم قانون ذو صفة دستورية اصول الاتهام والمحكمة امام المحكمة العليا .

المادة السابعة والعشرون

لرئيس الجمهورية حق اصدار العفو الخاص .

المادة الثامنة والعشرون

١ — يمارس رئيس مجلس النواب صلاحياته رئيس الجمهورية حين لا يمكنه القيام بها على ان يتخلى عن رئاسة المجلس خلال هذه المدة الى نائب الرئيس .

٢ — واذا كانت الموانع دائمة وفي حالتي الوفاة والاستقالة يجتمع مجلس النواب بته على دعوة رئيسه خلال عشرة ايام من خلق الرئاسة لانتخاب رئيس جمهورية جديد ، واذا لم يدع المجلس في المدة المذكورة يجتمع حكما في اليوم الحادي عشر .

٣ — اما اذا كان مجلس النواب متحلا او بقي لانهاء ولايته اقل من شهرين ، فان رئيس المجلس يستمر في ممارسة الصلاحيات المذكورة حتى اجتماع المجلس الجديد .

المادة التاسعة والثمانون

تحدد مخصصات رئيسين الجمهورية بقانون .

٢

الوزارة

المادة التسعون

في بنية كل دور استراعي ، لو بعد انتخاب رئيسين جمهورية جديد ، او حجب الثقة عن الوزارة ، أو استقالتها ، أو خلو رئاسة الوزارة لسبب ما ،

يسمى رئيس الجمهورية رئيساً للوزارة ويسمى الوزراء بناء على اقتراح
رئيس الوزارة .

المادة الحادية والتسعون

١ — تتقدم الوزارة برئاسة الى مجلس النواب ويصوت على الثقة .

٢ — وتعتبر الثقة ممنوحة اذا ايدها اكثر النواب الحاضرين .

المادة الثانية والتسعون

١ — يدير مجلس الوزراء سياسة الدولة .

٢ — ينعقد مجلس الوزراء برئاسة رئيسه للنظر في الامور الآتية :

أ = مشروعات القوانين .

ب = المراسيم التنظيمية .

ج = موازنة الدولة والموازنات الخاصة .

د = السياسة الداخلية والخارجية .

هـ = القضايا التي يترح رئيس الوزارة او احد الوزراء

بموافقة الرئيس عرضها على المجلس .

و = القضايا الاخرى التي ينص عليها القانون .

٣ — تتخذ قرارات مجلس الوزراء بالاكثرية ويمتد وزير الخلف

قابلاً بالقرار ما لم يستقل .

المادة الثالثة والتسعون

يحدد القانون نظام رئاسة الوزارة ومجلس الوزراء واختصاص كل

وزير .

المادة الرابعة: والتسعون.

١ — يدير رئيس مجلس الوزراء الجلسات التي تعقدها الوزارة تحت رئاسته .

٢ — وينسق الاعمال بين الوزارات المختلفة.

٣ — وله وحده أن يطرح الثقة بالوزارة في مجلس النواب .

٤ — وله أن يعهد ببعض صلاحياته إلى أحد الوزراء .

المادة الخامسة: والتسعون

يصدر رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء مراسيم بالانظمة اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها أو تعديل في أحكامها .

المادة السادسة: والتسعون

عند استقالة الوزارة أو حجب الثقة عنها ، يستمر الوزراء في تصريف الشؤون حتى تسمى الوزارة الجديدة .

المادة السابعة: والتسعون

ليس للوزراء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أثناء توليهم الحكم أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة ولو بالزاد العلفي ، ولا أن يدخلوا في التهربات. أو المناقصات التي تعقدها الادارات العامة أو المؤسسات التابعة لادارة الدولة أو الخاضعة لمراقبتها ، كما يتمتع عليهم أن يكونوا أعضاء في مجلس ادارة شركة ما أو وكلاء عنها أو أن يشتركوا في عمل تجاري .

المادة الثامنة والتسعون

الوزارة مسؤولة بالتضامن تجاه مجلس النواب عن السياسة العامة وكل وزير مسؤول وحده عن أعمال وزارته .

المادة التاسعة والتسعون

يحدد القانون مسؤولية الوزراء المدنية والمالية والجزائية .

المادة المئمة

يوقف الوزير المتهم عن العمل إلى أن تبت المحكمة العليا في التهمة المنسوبة اليه ولا تمنع استقالته من محاكمته .

المادة الواحدة بعد المائة

يجوز الجمع بين الوزارة والنيابة .

المادة الثانية بعد المائة

تحدد مخصصات رئيس الوزراء والوزراء بقانون .

المادة الثالثة بعد المائة

١ — يؤسس مكتب للمفتيش يرتبط برئاسة مجلس الوزراء .

٢ — يرفع هذا المكتب الى رئاسة مجلس النواب صورة عن تقارير مفتشيه ونتائجها وملاحظاته عليها .

٣ — يحدد ملاكه واختصاصه وحصانة أعضائه بقانون .

الفصل الخامس

السلطة القضائية

المادة الرابعة بعد المائة

القضاء سلطة مستقلة .

المادة الخامسة بعد المائة

١ — قضاء الحكم مستقلون ، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

٢ — شرف القضاء وضميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحررياتهم.

المادة السادسة بعد المائة

قبل أن يتولى القاضي عمله يقسم أنه يحكم بين الناس بالعدل ويحترم القوانين .

المادة السابعة بعد المائة

تصدر الاحكام باسم الشعب السوري ويجب أن تكون معلة .

المادة الثامنة بعد المائة

يمارس القضاء في الدولة :

١ — المحكمة العليا .

٢ — محكمة التمييز .

٣ — المحاكم الاخرى .

المادة التاسعة بعد المائة

يعين قضاء الحكم بقرار من مجلس القضاء الاعلى ، وبمرسوم وفقاً لاحكام القانون .

المادة العاشرة بعد المائة

ترفع القضاة وقلمهم وتأديبهم وعزلم يكون بقرار من مجلس القضاء الاعلى وفقاً لاحكام القانون ..

المادة الواحدة عشرة بعد المائة

النيابة العامة مؤسسة قضائية واحدة يرأسها وزير العدل .

المادة الثانية عشرة بعد المائة

النيابة العامة هي التي تحرس العدالة وتسهر على تطبيق القوانين وتلاحق مجالفيها وتنفذ الاحكام الجزائية ..

المادة الثالثة عشرة بعد المائة

تعيين قضاة النيابة وترفيهم وقلمهم وتأديبهم وعزلم يحدد بقانون .

المادة الرابعة عشرة بعد المائة

ملاك المحاكم المدنية والسكزية ودرجاتها وراتب القضاة يحدد بقانون .

المادة الخامسة عشرة بعد المائة

ملاك المساعدين القضائيين يحدد بقانون ويكون تعيينهم وترفيهم وعزلم تابعاً لوزارة العدل .

المحكمة العليا

المادة السادسة عشرة بعد المائة

١- - تؤلف المحكمة العليا من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب من قائمة تحوي اربعة عشر اسماً .

ينتقي هذه القائمة رئيس الجمهورية ممن توافرت فيهم المؤهلات الكافية للتقييم بسبب هذا المنصب ، على ان يكونوا من حملة الشهادات العليا وأتموا الاربعين من عمرهم .

٢ — يجري الانتخاب في جلسة خاصة وقائمة واحدة تتضمن سبعة اسماء ، وذلك خلال عشرة ايام منذ وصول القائمة الى مجلس النواب .

٣ — يفوز بالانتخاب من حاز اصوات الاكثرية المطلقة من مجموع اعضاء المجلس .

٤ — فان لم تحصل هذه الاكثرية يعاد الانتخاب ويكتفى باكثرية الحاضرين ،

٥ — فان لم تحصل يعاد الانتخاب ثالثة ويكتفى حيثئذ بالاكثرية النسبية .

المادة السابعة عشرة بعد المائة

يحدد القانون الاعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة العليا .

المادة الثامنة عشرة بعد المائة

١ — يبقى عضو المحكمة العليا في منصبه خمس سنوات ، ويجوز تجديد انتخابه .

٢ — لا يفصل عضو المحكمة العليا عنها الا بقرار يوافق عليه أربعة فاكث من أعضائها .

المادة التاسعة عشرة بعد المائة

تنتخب المحكمة العليا بأكثرية أعضائها المطلقة رئيساً من أعضائها
لخمس سنوات .

المادة العشرون بعد المائة

- ١ — عند ما يشغر منصب عضو من أعضاء المحكمة العليا لسبب ما،
ينتخب مجلس النواب خلفاً له من قائمة تتضمن ثلاثة أضعاف العدد
الشاعر ينتقيا رئيس الجمهورية .
- ٢ — يجري الانتخاب والانتقاء وفقاً للشروط وللأصول المذكورة
في المادة (١١٦) .

المادة الحادية والعشرون بعد المائة

يقسم رئيس وأعضاء المحكمة العليا أمام مجلس النواب في جلسة خاصة
يحضرها رئيس الجمهورية اليمين الآتية :
« أقسم بالله العظيم أنني أحترم دستور البلاد وقوانينها وأقوم بواجبي
بتجرد وأمانة » .

المادة الثانية والعشرون بعد المائة

- ١ — تنتظر المحكمة العليا وتبت بصورة مبرمة في الأمور الآتية :
أ = دستورية القوانين المحالة إليها وفقاً للمادة (٦٣) .
ب = دستورية مشروعات المراسيم المحالة إليها من رئيس الجمهورية
وقانونيتها .
ج — محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء .

د — طعون الانتخابات .

هـ — طلب ابطال الاعمال والقرارات الادارية والمراسيم
المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية ، اذا تقدم بالشكوى
من يتضرر منها .

٢ — يعين القانون اصول النظر والبت في الامور السابقة .

٢

مجلس القضاء الاعلى

المادة الثالثة والعشرون بعد المائة

يؤلف مجلس القضاء الاعلى من سبعة أعضاء :

أ — رئيس المحكمة العليا رئيساً .

ب — اثنين من أعضاء المحكمة العليا .

ج — اربعة من قضاة محكمة التمييز الاعلى مرتبة .

المادة الرابعة والعشرون بعد المائة

١ — يقترح رئيس مجلس القضاء الاعلى على هذا المجلس تعيين القضاة
وترفيهم ونقلهم وتأديهم وعزلهم وفقاً لاحكام القانون ويبت المجلس في
ذلك بالاكثرية المطلقة .

٢ — يهيئ الرئيس مشروعات المراسيم بناء على قرار مجلس القضاء
الاعلى ويوقعها ويرفعها الى وزير العدل وفقاً لاحكام المادة (٨٠)

المادة الخامسة والعشرون بعد المائة

يقترح مجلس القضاء الاعلى مشروعات القوانين المتعلقة بحصانة القضاة
واصول تعيينهم وترفيهم ونقلهم وعزلهم وتأديهم .

الفصل السادس

التقسيمات الادارية

المادة السادسة والعشرون بعد المائة

تقسم اراضي الجمهورية الى محافظات يعين القانون عددها وتقسيماتها وحدودها .

المادة السابعة والعشرون بعد المائة

تستمد القوانين أحكامها من مبدأ توسيع الاختصاص لرؤساء الوحدات الادارية ورؤساء المصالح في المركز والمحافظات .

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة

١ — يؤلف في كل محافظة مجلس ينتخب ثلاثة أرباعه ويعين الربع الباقي .

٢ — يحدد القانون مدة المجلس وعدد أعضائه واصل الانتخاب وشروط التعيين .

٣ — ينتخب مجلس المحافظة رئيساً ومكتباً تنفيذياً ويحدد القانون مدتهم وصلاحياتهم واصل ممارسة أعمالهم .

المادة التاسعة والعشرون بعد المائة

مهام مجلس المحافظة الرئيسية هي المساهمة في الامور التالية :

١ — مكافحة المرض بتوسيع الاسعاف الصحي المجاني ورعاية الامومة والطفولة .

- ٢ — مكافحة الجهل بإنشاء دور الحضانة والمدارس الأولية والابتدائية والمهنية وتعليم الاملين والمساهمة بفشر التعليم .
- ٣ — توفير المياه الصالحة للشرب في القرى والمدن وإنشاء شبكة الطرق المحلية وتعميم الكهرباء ..
- ٤ — تحديد مناطق البلديات في المحافظة .
- ٥ — إقامة المعارض وتنظيمها .
- ٦ — تنشيط السياحة والاصطياف والاشراف على الفنادق .
- ٧ — تنظيم المواصلات المحلية .
- ٨ — استثمار المياه المعدنية .
- ٩ — إنشاء الغابات وتنشيط التشجير .
- ١٠ — رعاية الاعمال الخيرية والمساهمة فيها .
- ١١ — تنظيم واستثمار الصيد البحري والنهري والبري .

المادة الثمسون بعد المائة

- ١ — تتألف موارد المحافظة الخاصة للقيام بمهمات من :
أ = حصة مئوية يعينها القانون تؤخذ من أصل الضرائب العامة
المجبية في المحافظة أو تضاف إليها .
ب = الرسوم المحلية التي يقرها مجلس المحافظة في حدود
القانون

يشترط في هذه الرسوم الاتعوق انتقال الاشخاص ومرور

الأموال بين المحافظات والا تقيد حق المواطنين في ممارسة منهم
وأعمالهم في أراضي الوطن .

٢- ينظم القانون اصول المحاسبة الخاصة لمجالس المحافظات .

المادة الحادية والثلاثون بعد المائة

يعين مجلس المحافظة جهة الصرف في الامور الداخلة في اختصاصه .

المادة الثانية والثلاثون بعد المائة

يحدد القانون اصول المباحثات والقرارات في مجالس المحافظات وكيفية
تنفيذها ومراقبة اعمالها .

الفصل السابع

الشؤون المالية

المادة الثالثة والثلثون بعد المائة

١ — تهيء الحكومة الموازنة العامة .

٢ — وللمجلس النواب وحده حق اقرارها .

المادة الرابعة والثلثون بعد المائة

- ١ — لكل سنة مالية موازنة عامة واحدة تتضمن الموارد والنفقات العادية ، ولا يجوز احداث موازنات مستقلة أو ملحقة إلا بقانون .
- ٢ — للحكومة في حالة الضرورة أن تضع مشروع موازنة استثنائية لا أكثر من سنة ، تتضمن موارد ونفقات استثنائية ، ولا يجوز تنفيذها إلا إذا أقرها مجلس النواب .

المادة الخامسة والثلثون بعد المائة

يقرر القانون اصول تنظيم الموازنات المحلية واقرارها وتنفيذها وقطع حساباتها .

المادة السادسة والثلثون بعد المائة

- ١ — يحدد مبدأ السنة المالية بقانون .
- ٢ — تقدم الحكومة الى مجلس النواب مشروع الموازنة العامة لكل سنة مالية قبل حلولها بثلاثة أشهر فأكثر .

المادة السابعة والثلثمائة بعد المائة

يصوت النواب على الموازنة العادية والاستثنائية مادة فادة .

المادة الثامنة والثلثمائة بعد المائة

- ١ — لا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة سوى الأحكام المالية المحضة.
- ٢ — لا يجوز أحداث ضرائب ومصالح تقتضي لها نفقات جديدة في قانون الموازنة .
- ٣ — لا تنفذ أحكام قانون الموازنة الا في السنة التي حددت من أجلها.

المادة التاسعة والثلثمائة بعد المائة

- ١ — ليس لمجلس النواب أثناء درس الموازنة أن يزيد في تقدير مجموع الواردات أو النفقات .
- ٢ — للجنة الموازنة أن تعدل مشروع الموازنة بشرط مراعاة الفقرة الاولى .
- ٣ — ليس للنواب أن يقترحوا زيادة في نفقة أو أحداث نفقة جديدة بعد انتهاء لجنة الموازنة من وضع تقريرها على مشروع الموازنة .
- ٤ — يجوز لمجلس النواب بعد اقرار الموازنة أن يقر قوانين من شأنها أحداث نفقات جديدة وموارد لها .

المادة الاربعمائة بعد المائة

إذا لم يتمكن مجلس النواب من اقرار مشروع الموازنة قبل بدء السنة المالية التي وضع لها ، تفتح اعتمادات شهرية مؤقتة بمرسوم يتخذ في مجلس

الوارد على أساس جزء من اثني عشر جزءاً من اعتمادات السنة السابقة وتجي الموارد وفقاً للموازنين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة .

المادة الحادية والأربعون بعد المائة

لا يجوز للحكومة أن تتجاوز الحد الأعلى للنفقات المقدرة لكل إدارة عامة ولا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة نصاً يسمح للحكومة بهذا التجاوز .

٢ - لا يجوز فتح اعتمادات جديدة أو إضافة أو منقولة الأبقانون .

المادة الثانية والأربعون بعد المائة

تعرض الحسابات النهائية للسنة المالية على مجلس النواب في مدة لا تتجاوز عامين منذ انتهاء هذه السنة . ويتم قطع هذه الحسابات بقانون .

المادة الثالثة والأربعون بعد المائة

١ - إنما تفرض الضريبة لأجل المنفعة العامة .
٢ - تحدد الضريبة بالنقد ، ولا يجوز أن يتضمن القانون فرض ضريبة عينية إلا في حالات استثنائية .

المادة الرابعة والأربعون بعد المائة

١ - لا يجوز إحداث ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها الأبقانون .
٢ - لا يجوز إعفاء أحد من تأدية الضريبة أو جزء منها ، إلا في الأحوال المينة في القانون .
٣ - لا يجوز تكليف أحد بتأدية الضريبة إلا بالطريقة المينة في القانون .

المادة الخامسة والاربعون بعد المائة

١ — لا يجوز عقد قرض عام أو خاص إلا بقانون ، يمين شروطه وفائده وطرق ايفائه .

٢ — لا يجوز للدولة أن تقرض أو تكفل إلا بقانون .

٣ — يحدد القانون اصول عقد التعمدات والالتزامات التي يترتب عليها اتفاق من خزانة الدولة .

المادة السادسة والاربعون بعد المائة

لا يجوز منح احتكار أو امتياز باستثمار شيء من ثروة البلاد الطبيعية أو استغلال مصلحة عامة إلا بقانون ولمدة محدودة .

المادة السابعة والاربعون بعد المائة

١ — يدقق ديوان المحاسبات نيابة عن مجلس النواب في حسابات الدولة ، ويقدم اليه تقريراً عاماً يتضمن آراءه وملحوظاته ، ويان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها .

٢ — ينتخب مجلس النواب اعضاء ديوان المحاسبات بأكثرية الحاضرين المطلقة . فان لم تحصل يعاد الانتخاب ويكتفى بالاكثرية النسبية . ويكون الانتخاب من قائمة ينظمها مكتب المجلس تتضمن ضعف العدد المطلوب انتخابه .

٣ — يرتبط ديوان المحاسبات بمجلس النواب رأساً .

٤ — يحدد بقانون يعد مشروعه مكتب المجلس ملاك ديوان

المحاسبات واختصاص أعضائه وحصاتهم وطريقة الرقابة على المعاملات .

٥ -- موازنة ديوان المحاسبات جزء من موازنة مجلس النواب .

المادة الثامنة والأربعون بعد المائة

لمجلس النواب أن يكلف ديوان المحاسبات كل تحقيق أو دراسات تتعلق بالموارد والنفقات أو بإدارة الخزينة .

المادة التاسعة والأربعون بعد المائة

يجب على الحكومة أن تتقدم إلى مجلس النواب ببيان عن حالة الدولة المالية مرة فأكثر في كل سنة .

المادة الخمسون بعد المائة

يحدد نظام النقد بقانون .

الفصل الثامن

الشؤون الاقتصادية

المادة الحادية والخمسون بعد المائة

تشرف الدولة على الاقتصاد الوطني وتنظمه لتحقيق للشعب مستوى لائقاً من المعيشة ، باستثمار الارض وتقدم الصناعة والتجارة وتوفير العمل لجميع المواطنين .

المادة الثانية والخمسون بعد المائة

- ١ - يحدث في الدولة مجلس اقتصادي دائم ، مهمته اقتراح الخطط والمناهج الاقتصادية لتنمية قابليات الوطن في مختلف النواحي الاقتصادية.
- ٢ - يقدم المجلس تقاريره ونتائج أعماله إلى الحكومة ومجلس النواب.
- ٣ - يحدد بقانون عدد أعضاء المجلس الاقتصادي . وطريقة انتخابهم على وجه يكفل تحقيق الغاية المتوخاة منه .

المادة الثالثة والخمسون بعد المائة

يجوز احداث مؤسسات تتمتع باستقلال مالي وإداري ، لتنفيذ مشروعات معينة وإدارتها ، ويكون ذلك بقانون يحدد عدد أعضائها وطريقة انتخابهم والاشراف عليها .

المادة الرابعة والخمسون بعد المائة

الاموال التي تنفقها الدولة على مشروعات الري وتحسين الاراضي تستوفى من الذين يستفيدون منها في مدة تنفق مع قدرتهم يحددها القانون .

الفصل التاسع

تعديل الدستور

المادة الخاصة والخمسون بعد المائة

١ - لرئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء وللنواب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، على أن يتم ذلك وفقاً للشروط الآتية :
أ = يجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والسبب الداعي إليه .

ب = إذا كان الطلب مقدماً من النواب يجب أن يوقعه اثنان أو أكثر من مجموعهم .

ج = يناقش المجلس طلب التعديل ثم يصوت عليه بأكثرية مجموع أعضائه المطلقة ، فإذا رفض اعتبر الرفض نهائياً ولا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مرور سنة .

د = إذا وافقت على التعديل بأكثرية مجموع النواب المطلقة اعتبر ذلك رغبة في التعديل .

هـ = يتناقش المجلس بعد ستة أشهر من إقراره رغبة التعديل في المواد المراد تعديلها ، فإذا وافق ثلثا مجموع أعضائه على التعديل أدخل في صلب الدستور وأصبح نافذاً .

٢ - ويجب على النواب إعادة القسم على الدستور المعدل خلال أسبوعين منذ إقراره .

الفصل العاشر

احكام اتقالية

المادة السادسة والخمسون بعد المائة

لا يجوز تعديل هذا الدستور قبل مرور ستين منذ تنفيذه .

المادة السابعة والخمسون بعد المائة

يجب أن يصدر قانون مسؤولية رئيس الجمهورية والوزراء واصول
محاكمتهم ، خلال ستة أشهر منذ تنفيذ هذا الدستور .

المادة الثامنة والخمسون بعد المائة

١- — تعمل الحكومة على تحضير البدو .

٢ — يوضع قانون خاص يعنى التقاليد البدوية بين البدو الرحل
ويحدد العشار التي تخضع لاحكامه ريثما يتم تحضيرهم .

٣ — يوضع برنامج على مراحل لضمان تحقيق تحضير البدو ويقر مع
اعتماداته بقانون .

٤ — يوضع في قانون الانتخاب أحكام مؤقتة خاصة بانتخابات
البدو الرحل تراعى فيها أوضاعهم من حيث السجل المدني وكيفية
التصويت .

المادة التاسعة والخمسون بعد المائة

١ — يجب تميم التعليم الابتدائي في انحاء الدولة كافة خلال عشر
سنوات على الاكثر منذ تنفيذ أحكام هذا الدستور .

٢ — يوضع لذلك برنامج مفصل على مراحل ويقر مع اعتماداته
بقانون .

٢ - جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم خلال السنوات المذكورة ملزمة بتنفيذ البرنامج الموضوع بلوغ هذه الغاية .

المادة الستون بعد المائة

١ - يجب القضاء على الامية في البلاد خلال عشر سنوات على الاكثر منذ تنفيذ أحكام هذا الدستور .

٢ - يوضع لذلك برنامج مفصل ويقر مع اعتماداته بقانون .

٣ - جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم خلال السنوات المذكورة ملزمة بتنفيذ البرنامج الموضوع بلوغ هذه الغاية .

المادة الحادية والستون بعد المائة

خلال سنتين منذ تنفيذ هذا الدستور يجب تنظيم السجل المدني وتسجيل المواطنين كافة .

المادة الثانية والستون بعد المائة

١ - بعد اقرار هذا الدستور ينتخب مجلس النواب من فوره لجنة خاصة من أعضائه تستعين بمدد كاف من المختصين والخبراء لتقديم اقتراحات القوانين اللازمة للتوفيق بين التشريع القائم واحكام هذا الدستور .

٢ - يجب على اللجنة ومجلس النواب انجاز هذه المهمة خلال سنتين منذ تنفيذ هذا الدستور .

المادة الثالثة والستون بعد المائة

ان التشريع القائم المخالف لاحكام هذا الدستور يبقى نافذاً مؤقتاً الى ان يعدل بما يوافق احكام الدستور .

المادة الرابعة والستون بعد المائة

١- تنتهي الصفة التأسيسية للجمعية الحاضرة فور اقرار هذا الدستور،
وتصبح مجلس نواب يمارس الصلاحيات المنصوص عنها في هذا الدستور.
ويعتبر بدء ولايته اليوم الاول من كانون الاول ١٩٤٩ .

٢- ويستمر مكتب الجمعية التأسيسية في عمله الى ان تجري انتخابات
المكتب المنصوص عنها في المادة ٥٣ من الدستور .

المادة الخامسة والستون بعد المائة

لتأليف المحكمة العليا اول مرة يقدم رئيس الجمهورية قائمة باسماء من
يرشحهم لعضويتها وفقاً للمادة ١١٦ خلال أربعة أشهر منذ انتخابه .

المادة السادسة والستون بعد المائة

يُعتبر هذا الدستور نافذاً من حين اقراره ، وينشره رئيس الجمعية
التأسيسية .

دمشق في ٢٣ ذو القعدة ١٣٦٩ و ٥ ايلول ١٩٥٠

رئيس الجمعية التأسيسية.

رسمي كينيا

الفهرس

المادة

	مقدمة الدستور
٦ — ١	الفصل الاول — في الجمهورية السورية
٣٤ — ٧	و الثاني — المبادئ الأساسية
٦٨ — ٣٥	و الثالث — السلطة التشريعية
٦٩	و الرابع — السلطة التنفيذية
٨٩ — ٧٠	١ — رئيس الجمهورية
١٠٣ — ٩٠	٢ — الوزارة
١١٥ — ١٠٤	الفصل الخامس — السلطة القضائية
١٢٢ — ١١٦	١ — المحكمة العليا
١٢٥ — ١٢٣	٢ — مجلس القضاء الاعلى
١٣٢ — ١٢٦	الفصل السادس — التقسيمات الادارية
١٥٠ — ١٣٣	و السابع — الشؤون المالية
١٥٤ — ١٥١	و الثامن — الشؤون الاقتصادية
١٥٥	و التاسع — تعديل الدستور
١٦٦ — ١٥٦	و العاشر — احكام انتقالية

